الإمام الخطّابي ومنهجه في معالم السنن (317-388هـ)

د. هاشم إسماعيل إبراهيم(★)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد فالسنة المصدر الثاني من التشريع الإسلامي بعد كتاب الله تعالى، وتأتي مفسرةً ومبيّنة أيضاً للقرآن الكريم قال تعالى: {وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}[1]، وكتاب سنن أبي داود من أهم مصادر السنة، يأتي في المرتبة الأولى بعد الصحيحين، لذا اهتم العلماء به كثيراً بين الشرح لألفاظه أو اختصاره، ومن الشروح المهمة والمتقدمة شرح الإمام الخطابي حيث كل من أتى بعده أخذ منه، ويعرف بـ (معالم السنن) فهذه وقفات وإشارات موجزات على منهج الإمام الخطابي في كتابه [معالم السنن شرح سنن أبي داود] بغية التقريب والفائدة لطالب العلم.

(★) د. هاشم إسماعيل إبراهيم، من دولة العراق، حصل على درجة الدكتوراه من جامعة أمدرمان الإسلامية، كلية أصول الدين في تخصص السنة وعلوم الحديث.

(1) سورة النحل الآية: 44.

وقد سرت في هذا البحث على الخطة التالية:

أولاً : التعريف بالمؤلف.

ثانياً : قيمة الكتاب العلمية.

ثالثاً : سبب تأليفه.

رابعاً : منهجه في تراجم الرواة.

خامساً : طريقته في نقد الأسانيد والمتون، والحكم على الأحاديث.

سادساً : منهجه في تحليل الألفاظ.

سابعاً : طريقته في استنباط الأحكام والفوائد.

ثامناً : مذهبه العقدي وتأثيره في الشرح.

تاسعاً : مذهبه الفقهي، وتأثيره في الشرح.

عاشراً : مصادره وطريقته في الاستفادة منها.

حادي عشر: منهجه في مناقشة المخالفين.

وأحاول الاختصار والاقتصار على مثال واحد لبيان كل مسألة تتعلق بالمنهج، وأسأل الله تعالى العون والسداد، وإن أصبت فمن الله تعالى، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان.

أولاً : التعريف بالمؤلف:

اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته:

اختلفت أقوال العلماء المترجمين للإمام الخطابي في تحديد اسمه على قولين:

القول الأول: أن اسمه أحمد: بإثبات الهمزة.

القول الثاني:أن اسمه حَمْد – بفتح الحاء المهملة وسكون الميم[1].

والصحيح أن اسمه حَمْد، حيث نص الخطابي على ذلك، قال: اسمي الذي سميتبه حَمْد، ولكن الناس كتبوا أحمد، فتركته عليه[2].

فهو:حَمْد[3]بن محمد بن إبراهيم بن الخطّاب الخطّابي[4]، البُسْتي[1]. أبو سليمان.

(1) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى 541/2، تأليف: علي بن هبة الله بن أبي نصر ابن ماكولا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - 1411، الطبعة: الأولى. وتوضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم 248/1 ، تأليف: ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - 1993م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي.

(2) وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان 215/2، تأليف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، الناشر: دار الثقافة - لبنان، تحقيق: احسان عباس.

(3) واختلف في ضبط اسمه (حمد)على قولين أيضاً : القول الأول: حَمْد بفتح الحاء وسكون الميم وهو قول الجمهور، والثاني: حَمَد بفتح الحاء والميم، ينظر: الإكمال 541/2.

(4) اختلف في نسبته، فقيل: هو منسوب الى زيد بن الخطاب وقيل: بل الى جده الخطاب.

* **مولده:** ولد الخطابي – رحمه الله – سنة سبع عشرة وثلاثمائة، وقيل تسع عشرة وثلاثمائة بمدينة بُست[2].

* **نشأته:** نشأ الإمام الخطابي – رحمه الله – في أسرة علمية، وطلب العلم منذ صغره، في بست ثم رحل إلى مكة، وإلى بغداد، والبصرة، وخراسان، ونيسابور وغيرها. وكان رحمه الله له إلمام بالعديد من فنون العلم، فكان محدثاً بارعاً له منهجه الحديثي، وكان فقيهاً جهبذاً له اجتهاداته. وكان له عناية باللغة العربية حيث ألف في شرحها وغريبها، وله كتابه الذي نحن بصدد بيان منهجه فيه[3].

* **أبرز شيوخه**: تلقى الإمام الخطابي – رحمه الله – العلم على عدد كبير من الأئمة وساعده في ذلك كثرة رحلاته في طلب العلم، ومنهم:

[1] الإمام أبو سعيد أحمد بن محمد بن سعيد بن الأعرابي (340هـ) سمع منه بمكة.

---

(1) نسبه إلى بُسْت. وذكر السمعاني: أنها بلدة بين سجستان وغزنة وهراة، من أعمال كابل. الأنساب 224/2 تأليف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت - 1998م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله عمر البارودي.

(2) سير أعلام النبلاء 23/17، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - 1413، الطبعة: التاسعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط , محمد نعيم العرقسوسي.

(3) السلوك في طبقات العلماء والملوك 301/1، تأليف: بهاء الدين محمد بن يوسف بن يعقوب الجندي الكندي، دار النشر: مكتبة الإرشاد - صنعا - 1995م، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد بن علي بن الحسين الأكوع الحوالي.

[2] أبو بكر بن داسة البصري (346هـ) سمع منه بالبصرة.

[3] أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار (341) سمع منه ببغداد.

[4] أبو منصور، محمد بن أحمد الأزهري اللغوي (370هـ) سمع منه بهراة.

*** أبرز تلاميذه:**

[1] الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله الضبي الهماني النيسابوري المعروف بـ (الحاكم ت 405 هـ).

[2] أبو حامد الأسفرايني أحمد بن محمد (406 هـ).

[3] أبو عبيد الهروي أحمد بن محمد الشافعي اللغوي صاحب الغريبين غريب القرآن وغريب الحديث. (401 هـ).

[4] أبو ذر الهروي عيد بن أحمد الأنصاري المالكي،صاحب التصانيف الكثيرة (434 هـ) .

*** ثناء العلماء عليه:**

أثنى عليه الكثير من العلماء: قال ابن كثير[1]: أحد المشاهير الأعيان، والفقهاء المجتهدين من المكثرين، سمع الكثير، وصنف التصانيف الحسان، وله فهم مليح، وعلم غزير، ومعرفة بالغة باللغة والمعاني والفقه.

* **وفاته:** اختلف المؤرخون في تاريخ وفاة الخطابي، فذهب جمهورهم إلى أن وفاته ببست عام ثمان وثمانين وثلاثمائة، وقيل: توفي عام ست وثلاثمائة[2]. فرحمه الله رحمة واسعة.

* **مؤلفاته:** فمؤلفاته متنوعة في عدة علوم منها العقيدة، وعلوم القرآن، والحديث وعلومه، والفقه، واللغة، والكلام، والطب، والزهد، والسلوك، والمواعظ وغيرها[3].

وحظيت مؤلفاته بالقبول والانتشار. وهذه أهم كتبه المطبوعة:

[1] إصلاح غلط المحدثين.

(1) البداية والنهاية 236/11 ، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، دار النشر: مكتبة المعارف – بيروت.

(2) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام 2884/1 وفيات عام ثلاثمائة ثمان وثمانون، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار النشر: دار الكتاب العربي - لبنان/ بيروت - 1407هـ - 1987م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى.

(3) تذكرة الحفاظ 1019/3، تأليف: أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى.

[2] أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، وسماه بعضهم: أعلام السنن.

[3] بيان إعجاز القرآن.

[4] شأن الدعاء.

[5] الغنية عن الكلام وأهله.

[6] معالم السنن، كتابنا هذا.

[7] غريب الحديث.

[8] العزلة الصغير.

ثانيا: قيمة الكتاب العلمية:

يعد كتاب (معالم السنن في شرح سنن أبي داود) من الشروح القيمة في مكتبة السنة النبوية، إذ هو من أوائل كتب الشروح التي اعتنت بسنن أبي داود- بل قد يكون أولها، قال الإمام أبي طاهر السلفي[1]: ((قال: فلم أرَ أحسن من شرح أبي سليمان الخطابي البستي لكتاب أبي داود السجزي، فهو تكلب جليل، وفي إلقائه عاجلاً ذكر جميل وآجلاً إن شاء الله ثواب جزيل)).

(1) معالم السنن في شرح سنن أبي داود 357/4، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، طبعة الأولى 1351هـ -1932م، طبعه وصححه محمد راغب الطباخ في مطبعته العلمية بحلب.

وقد امتاز (معالم السنن) بمزايا متعددة ومناقب وافرة، من أهمها:

[1]يعتبر هذا الكتاب مرجعاً مهماً في شرح أحاديث سنن أبي داود، ومعرفة ما شمله من أحكام، وآداب، بالإضافة لتفسير غريبها، وإصلاح غلطها، ولما كان (سنن أبي داود) مرجعاً أساسياً لأحاديث الأحكام، فإن شرح الخطابي له يعد من أهم شروح أحاديث الأحكام.

[2] وهو أول شرح وصل إلينا من شروح سنن أبي داود، ففي ذلك منقبة ومزية، ثم توافر العلماء بعده للاستفادة منه في شروحهم.

[3] يعد الكتاب مرجعاً مهماً في معرفة حكم الخطابي على كثير من الأحاديث وبيان درجتها.وكذلك يعتبر مصدرا مفيدا في معرفة كلامه على كثير من الرجال جرحاً وتعديلاً .

واشتمل الكتاب أيضا على كثير من آرائه في الكثير من المصطلحات الحديثية.

[4] تضمن شرح الخطابي عدداً من الآداب الشرعية التي يحسن الاهتمام بها، منها:

عند شرحه لحديث صفوان بن عسال τ وفيه (بينما نحن في مسير إذ نادى الرسول أعرابي بصوت له جَهْوَري: يا محمد فأجابه على نحو ذلك هاؤم، قلنا: ويحك أو ويلك اغضض من صوتك، فإنك قد نهيت عن ذلك. فقال: والله لا أغضض من صوتي، قال: أرأيت رجلاً أحب قوماً

ولمّا يلحق بهم، قال: المرء مع من أحب). قال: وفيه دليل على استحباب احتمال دالة التلاميذ، والصبر على أذاهم لما يرجى من عاقبته من النفع لهم[1].

ثالثاً : سبب تأليفه لهذا الكتاب:

ذكر الخطابي – رحمه الله – في مقدمة الكتاب سببين، جعلاه يقدم على شرح واختصار سنن أبي داود – رحمه الله- وهما:

أولاً : فقد فهمت مساءلتكم إخواني أكرمكم الله ، وما طلبتموه من تفسير كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث، وإيضاح ما يُشكل من متون ألفاظه، وشرح ما يستغلق من معانيه، وبيان وجوه أحكامه، والدلالة على مواضع الانتزاع والاستنباط من أحاديثه، والكشف عن معاني الفقه المنطوية في ضمنها، لتستفيدوا إلى ظاهر الرواية لها باطن العلم والدراية بها، وقد رأيت الذي ندبتموني له وسألتمونيه من ذلك أمراً لا يسعني تركه كما لا يسعكم جهله، ولا يجوز لي كتمانه، كما لا يجوز لكم إغفاله وإهماله فقد عاد الدين غريباً [2]، كما بدأ وعاد هذا الشأن دارسة أعلامه خاوية أطلاله، وأصبحت رباعه مهجورة ومسالك طرقه مجهولة[3].

(1) معالم السنن 62/1.

(2) يقول الخطّابي رحمه الله: هذا الكلام من غربة الدين، ودراسة أعلامه، وهجران ربوعه، وهو يعيش في القرن الرابع الهجري، فماذا نقول نحن في القرن الرابع عشر الهجري، من هجران السنة وانتشار البدع والفساد في البلاد الإسلامية وعدم تطبيق شرع الله تعالى، وتسلط الكفار على البلاد الإسلامية. والله المستعان فهو حسبنا ونعم الوكيل.

(3) معالم السنن، لأبي سليمان الخطابي (1 /1) .

ثانيا: ثم بين السبب الثاني، وقال: "ورأيت أهل العلم في زماننا قد حصلوا حزبين وانقسموا إلى فرقتين؛ أصحاب حديث وأثر، وأهل فقه ونظر، وكل واحدة منهما لا تتميز عن أختها في الحاجة، ولا تستغني عنها في درك ما تنحوه من البغية والإرادة.

ووجدت هذين الفريقين على ما بينهم من التداني في المحلين والتقارب في المنزلتين، وعموم الحاجة من بعضهم إلى بعض، وشمول الفاقة اللازمة لكل منهم إلى صاحبه إخواناً متهاجرين، وعلى سبيل الحق بلزوم التناصر والتعاون غير متظاهرين.

فأما هذه الطبقة الذين هم أهل الأثر والحديث فإن الأكثرين منهم إنمّا كدهم الروايات وجمع الطرق وطلب الغريب والشاذ من الحديث، الذي أكثره موضوع أو مقلوب لا يراعون المتون ولا يتفهمون المعاني ولا يستنبطون سيرها ولا يستخرجون ركازها وفقهها وربما عابوا الفقهاء وتناولوهم بالطعن وادعوا عليهم مخالفة السنن ولا يعلمون أنهم عن مبلغ ما أوتوه من العلم قاصرون وبسوء القول فيهم آثمون.

وأما الطبقة الأخرى وهم أهل الفقه والنظر فإن أكثرهم لا يعرجون من الحديث إلاّ على أقله، ولا يكادون يميزون صحيحه من سقيمه، ولا يعرفون جيده من رديئه، ولا يعبؤون بما بلغهم منه أن يحتجوا به على خصومهم إذا وافق مذاهبهم التي ينتحلونها، ووافق آراءهم التي يعتقدونها، وقد اصطلحوا على مواضعة بينهم في قبول الخبر الضعيف والحديث المنقطع، إذا كان ذلك قد اشتهر عندهم، وتعاورته الألسن فيما

بينهم من غير ثبت فيه أو يقين علم به، فكان ذلك ضلة من الرأي وغبناً فيه وهؤلاء وفقنا الله ّ وإياهم لو حكي لهم عن واحد من رؤساء مذاهبهم وزعماء نحلهم قول يقوله باجتهاد من قبل نفسه طلبوا فيه الثقة، واستبرؤوا له العهدة. فتجد أصحاب مالك لا يعتمدون من مذهبه إلاّ ما كان من رواية ابن القاسم والأشهب وضربائهم من تلاد أصحابه، فإذا وجدت رواية عبد الله ّ بن عبد الحكم وأضرابه لم تكن عندهم طائلاً .

وىرى أصحاب أبي حنيفة لا يقبلون من الرواية عنه إلاّ ما حكاه أبو يوسف ومحمد بن الحسن، والعلية من أصحابه، والأجلة من تلامذته، فإن جاءهم عن الحسن بن زياد اللؤلؤي وذويه رواية قول بخلافه لم يقبلوه ولم يعتمدوه. وكذلك تجد أصحاب الشافعي إنما يعولون في مذهبه على رواية المزني والربيع بن سليمان المرادي، فإذا جاءت رواية حرملة والجيزي وأمثالهما لم يلتفتوا إليها ولم يعتدوا بها في أقاويله. وعلى هذا عادة كل فرقة من العلماء في أحكام مذاهب أئمتهم وأستاذيهم. فإذا كان هذا دأبهم وكانوا لا يقنعون في أمر هذه الفروع، وروايتها عن هؤلاء الشيوخ إلاّ بالوثيقة والثبت فكيف يجوز لهم أن يتساهلوا في الأمر الأهم والخطب الأعظم، وأن يتواكلوا الرواية والنقل عن إمام الأئمة ورسول رب العزة، الواجب حكمه اللازمة طاعته، الذي يجب علينا التسليم لحكمه والانقياد لأمره، من حيث لا نجد في أنفسنا حرجاً مما قضاه، ولا في صدورنا غلاً من شيء مما أبرمه وأمضاه[1].

(1) المصدر السابق نفسه (2/1).

رابعاً : منهجه في تراجم الرواة:

للإمام الخطابي عناية كبيرة بمعرفة الرواة، من حيث أسماؤهم وأنسابهم وألقابهم وكناهم، وكلام العلماء فيهم جرحاً وتعديلاً .

فيذكر أسماء الرواة كما هي مذكورة في سنن أبي داود من غير تفصيل، وقد يوضح ويبين أحدهم بذكر كنيته أو نسبه، أو ربما يعزو قولا إلى راو مبهم، أو قد يذكر أسماء بعض الرواة مهملة.

[1] مثال عناية الخطابي بمعرفة أحوال الرواة:

قال أبو داود: حدثنا نصر بن علي، حدثنا الحارث بن وجيه، حدثنا مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة τ قال: ((قال رسول الله ρ تحت كل شعرة جنابة، فاغسلوا الشعرة، وأنقوا البشرة)). قال الخطابي: والحديث ضعيف، والحارث بن وجيه مجهول[1].

(1) المصدر السابق 6/1.

[2] مثال بيانه للراوي من خلال النسبة:

ذكر حديثا من طريق عبد الله بن يعقوب بن إسحاق عمن حدثه، عن محمد بن كعب القرظي، قال: قلت له: يعني محمد بن عبد العزيز، حدثني عبد الله بن عباس أن النبي ρ قال: ((لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث)). قال الخطابي[1]: هذا حديث لا يصح عن النبي ρ لضعف سنده، وعبد الله بن يعقوب لم يسم من حدثه عن محمد بن كعب، وإنما رواه عن محمد بن كعب رجلان كلاهما ضعيف: تمام بن يزيع، وعيسى بن ميمون. ورواه أيضاً عبد الكريم أبو أمية. وعبد الكريم أبو أمية متروك الحديث. ثم قال: البصري، وليس الجزري، وعبد الكريم الجزري أيضاً ليس في الحديث بذاك إلا أن البصري تالف جداً . فمما سبق تتضح عناية الخطابي بتراجم الرواة ومعرفة أحوالهم، خاصة إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

[3] وقد يروي عن المبهمين:

أكثر الخطابي من الرواية عن المبهمين في كتابه، ومن أمثلة ذلك: قوله: أخبرني بعض أهل العلم من أصل الأندلس[2]. وقوله: كان بعض مشايخنا يقول[3]. وقوله: حدثونا عن يونس بن عبد الأعلى[4].

(1) المصدر السابق 186/1 ، 187.

(2) معالم السنن 282/2.

(3) المصدر السابق302/4.

(4) المصدر السابق 96/1.

[4] إيراده الأسماء المهملة:

وقد يذكر الخطابي – أيضاً – أسماء بعض الرواة مهملة، ومن ذلك أنه في أول الكتاب لا يصرح بأسماء بعض الأئمة كاملة، ولا ما اشتهروا به ومن ذلك قوله:- محمد بن إسماعيل في عدة مواضع[1].

ولم يصرح باسمه كاملا إلا في بعض المواضع حيث قال: قال البخاري[2]: أو رواه محمد ابن إسماعيل في الجامع الصحيح[3].

خامساً : طريقته في إيراد الأسانيد والمتون، والحكم على الأحاديث:

[1] اعتاد الإمام الخطابي في شرحه على أن يسوق سند أبي داود في كل حديث بقوله: قال أبو داود، ثم يسوق سنده ثم يعقبه بالمتن. ولكن بعض الأحيان يذكر المتن ثم يتبعه بسنده[4].

[2] يختصر الخطابي أحيانا في عدم ذكر بعض طرق الحديث لئلا يطول الكتاب، ومن ذلك قوله[5]: عقدأبو داود على إثر هذه الأحاديث باباً في تشديد النهي عن المزارعة، وذكر فيه طرقاً لحديث رافع بن خديج بألفاظ مختلفة كرهنا ذكرها لئلا يطول الكتاب.

(1) المصدر السابق 6/1 ، 42 ، 60 ، 80 ، 90.
(2) المصدر السابق 279/1.
(3) المصدر السابق 10/2.
(4) المصدر السابق 35/1 ، 40 ، 59 ، 123 ، و 340/2 ، 123 ، 56/4 ، 325.
(5) المصدر السابق 95/3.

[3] حرص الخطابي – رحمه الله – على إيراد الأسانيد متصلة، ولكن بعض تلك الأسانيد قد وقع فيه انقطاع، أو ذكر غير متصل. وصور الانقطاع كثيرة في الكتاب تشتمل على الإرسال والبلاغات والمعلقات وغيرها.

- من حكمه على الأحاديث:

[1] يذكر الخطابي إسناد أبي داود للحديث، ثم يعلق على الحديث بالكلام على رواة السند، ومن ثم يحكم على الحديث، من خلال معرفته لرجال السند، أو المتن.

والأمثلة على ذلك على سبيل الإيجاز:

- قال أبو داود: ذكر الحديث بإسناده من طريق عبد الله بن يعقوب بن إسحاق: عمن حدثه عن محمد بن كعب القرظي قال: قلت له: يحيى بن عمر بن عبد العزيز حدثني ابن عباس أن النبي ρ قال: ((لا تصلوا خلف النائم والمتحدث)). قال الخطابي[1]: ((هذا حديث لا يصح عن النبي ρ لضعف سنده، وعبد الله بن يعقوب لم يسم من حدثه عن محمد ابن كعب، وإنما رواه عن محمد بن كعب رجلان كلاهما ضعيف: ثمام بن بزيغ، وعيسى بن ميمون، وقد تكلم فيهما ابن معين، والبخاري ورواه أيضاً عبد الكريم أبو أمية وهو متروك الحديث. قال أحمد ضربنا عليه فاضربوا عليه. وقد ثبت عن النبي ρ أنه صلى وعائشة نائمة معترضة

(1) المصدر السابق 186/1، 178.

بينه وبين القلبة)). فذكر الروايات الصحيحة في الباب، مما يخالف متن الحديث بمعنى أنه أعل الحديث من حيث الإسناد والمتن.

[2] ينقل الخطابي – رحمه الله –كثيراً من كلام غيره في الحكم على الحديث أو السند حيث أكثر عن الإمام أحمد والبخاري، والترمذي وغيرهم من نقاد الحديث، وغالبا يكتفي بكلام واحد من الأئمة في حكمه على الحديث، أو أحد رواة السند[1].

[3] ومما برز به الخطابي في معالم السنن صناعته الحديثية فقد شرح بعض الاصطلاحات الحديثية، فبدأ مقدمته فبين أقسام الحديث، والصحيح والحسن والضعيف، وفي ثنايا تفسيره للأحاديث تطرق إلى توضيح أنواع الحديث الضعيف كالمدرج والمتروك، والموضوع والمضطرب وغيرها.

سادساً : منهجه في تحليل الألفاظ:

[1] لم يشرح الإمام الخطابي – رحمه الله – كل حديث في سنن أبي داود، بل شرح الحديث الذي احتاج إلى شرح أو نحوه.

[2] بين الخطابي منهجه في شرح الأحاديث في المقدمة فقال[2]: ((أما بعدفَهِمتُ مسألتكم إخواني، أكرمكم الله، وما طلبتموه من: تفسير كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث: وإيضاح ما يشكل من متون

(1) معالم السنن 42/1.

(2) المصدر السابق 2/1.

ألفاظه، وشرح ما تستغلق من معانيه، وبيان وجوه أحكامه، والدلالة على مواضع الانتزاع والاستنباط من أحاديثه، والكشف عن معاني الفقه المنطوية في ضمنها)).

[3] ولقد حرص الخطابي – رحمه الله – في شرحه للكتاب على أن يكون شاملاً الحديث والفقه المستنبط منه فتتحقق بذلك الفائدة المرجوة عند الجميع بينهما.ويدل على ذلك ما قاله في المقدمة أيضاً [1]: ((وقد انتهيت – أكرمكم الله – إلى ما دعوتم إليه بجهدي، وأتيت عن مسألتكم بقدر ما تيسرت له، ورجوت أن يكون الفقيهُ إذا ما نظر إلى ما أثبته في هذا الكتاب من معاني الحديث، ونهجته من طرق الفقه المتشبعة عنه دعاه إلى طلب الحديث، وتتبع علمه وإذا تأمله صاحب الحديث رغّبه في الفقه وتعلُّمه، والله الموفق)).

- واشترط على نفسه الالتزام بالاختصار، وعدم التطويل، والحرص على تحرير العبارة، والوصول إلى المعنى المراد بأوجز العبارة. وقد صرح بذلك حينما قال[2]: ((وفيما أوردته ههنا كفاية على ما شرطناه من الاختصار في هذا الكتاب)).

(1) المصدر السابق 5/1، 6.

(2) المصدر السابق 327/4.

وأما تفصيل منهجه في شرح الألفاظ والعبارات الغريبة:

[1] فقد حرص الخطابي على أن يذكر المفردات أو العبارات الغريبة بعد إيراد الحديث مباشرة، فيفسرها قبل الكلام على الحديث وأحكامه.

[2] يُعنى كثيراً عند شرح المفردة الغريبة ببيان أصلها لغوياً، واشتقاقها لفظيا.وذلك مثل قوله:الحُشوش الكنف، الحُش: جماعة النخل الكثيفة...وفيه لغتانبحَشَ وحُش... الخ[1].

وعند تفسيره للعرايا قال: فأما أصلها في اللغة فإنهم ذكروا في معنى اشتقاقها قولين: أحدهما: أنها مأخوذة من قول القائلأَعْرَيتُ النخلة أي أطعمته ثمرها يَعْروها متى شاء، أي:يأتيها فيأكل رُطبها[2].

والقول الآخر:إنما سميت عَرية لأن الرجل يُعر بها من جملة نخله يستثنيها لا يبيعها مع النخل، فربما أكلها وربما وهبها لغيره، أو فعل بها ما شاء .. ألخ.

[3] ويُعنى بالكلام على الوزن الصرفي للكلمة، كقوله[3]: عَميّا وزنه فعيلامن العَمى كما يقال بينهمرَميًّا أي رَمَى ... ألخ.

(1) معالم السنن 10/1.

(2) المصدر السابق 79/3.

(3) المصدر السابق 22/4.

[4] ويذكر أحياناً إعراب الكلمة أو الجملة ونحوها، ومن ذلك[1]: عند شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ρ كان إذا خرج من الغائط قال: ((غفرانك)) الغُفران مصدر كالمغفرة، وإنما نصبه بإضمار الطلب والمسألة، كأنه يقول اللهم إني أسألك غفرانك- كما تقول اللهم عفوك ورحمتك، تريد:هَب لي عفوك ورَحمتك... الخ.

[5] إذا لم يكن في الحديث مفردة غريبة شرع في الكلام على فقه الحديث ونحوه[2].

[6] وقد يقدم بين يدي الحديث عبارات تتضمن أهمية ذلك الحديث وعظم ما شمله من أحكام وفوائد، مثال ذلك: لما ساق حديث صلح الحديبية بطوله، قال[3]: جمع هذا الحديث أنواعاً من السنن والآداب وضروباً في الفقه والأحكام.

[7] يستدل في شرحه للحديث ببعض الآيات القرآنية، وذلك مثل قوله عند شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ρ ((كان يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل أن تظهر)) فقال[4]: قبل أن

(1) المصدر السابق 22/1.
(2) المصدر السابق: 18/1، 23، 29، 33، 37، 56، 46/4، 60.
(3) المصدر السابق 325/2.
(4) معالم السنن 130/1.

تظهر معنى، معنى الظهور ههنا الصعود، يقال ظهرتُ حتى على الشيء، إذا علوته، ومنه قوله تعالى: ﴿ ومعارج عليها يظهرون ﴾[1].

[8] وقد يفسر الحديث بالحديث، وهذا من أفضل طرق تفسير الحديث كما لا يخفى على أهل العلم. ومثال ذلك، عند شرحه لقول النبي ρ ((من حلف فاستثنى فإن شاء رجع وإن شاء ترك)) قال الخطابي[2]: معنى قوله (فاستثنى) هو أن يستثني بلسانه نطقاً دون الاستثناء بقلبه، لأن في هذا الحديث من غير رواية أبي داود، من حلف فقال: إن شاء الله، معلقة بالقول.

[9]ويستدل أيضاً ببعض النقول من أقوال أئمة اللغة العربية، مثل: أبي عبيد القاسم بن سلام، وابن قتيبة، ومما نقله عن الخليل بن أحمد أنه سُئل عن تفسير، والشر ليس إليك؟ فقال: معناه الشر ليس مما يتقرب به إليك[3]. ونقل عن الأصمعي: أنه قال: الخميصة: هي ثياب تكون من خَزٍ، أو صوف مُعلَّمة[4].

سابعاً: طريقته في استنباط الأحكام والفوائد:

[1]لقد رَكّز الخطابي كلامه على فقه الحديث قسطا وافرا من الكتاب، فلا تخلو أغلب الأحاديث من الكلام على ما في كل منها من

(1) الزخرف، الآية 33.
(2) معالم السنن 43/4.
(3) المصدر السابق 197/1.
(4) المصدر السابق 189/4.

أحكام واستنباطات، أو خلافات بحسب وجه الدلالة لكل حديث، مع بيانه لحكمة التشريع وغيرها.

ولعل السبب في طريقته الجمع بين نقد الأحاديث وما يتعلق به، وبين فقه الأحاديث، لما كان في عصره من الجفوة بين المحدثين والفقهاء كما أشار إليه في المقدمة[1]، ولأن معظم الأحاديث في سنن أبي داود يتعلق بالأحكام الشرعية سواء في العبادات أو المعاملات.

[2] وطريقته في استنباط الأحكام كما يأتي:

- سبق قولنا[2]: بأنه يذكر الحديث أولا، ثم يتبعه بتفسير غريبه، ثم يتناول ما فيه من الفقه، ويعبر عن ذلك بقوله: وفيه من الفقه كذا... وكذا.. أو قوله: ودلالة هذا الحديث... أو يستدل بهذا الحديث. وقد يكتفي بشرح الغريب، ولا يعرج على الجانب الفقهي إذا لم يكن في الحديث ما يحتاج للكلام عليه فقهياً وقد يُشرِ ع في الأحكام الفقهية مباشرة إذا لم يكن في الحديث ما يحتاج إلى تفسير الغريب.

[3] أحياناً يسوق عدة أحاديث في موضع واحد، ثم يذكر ما فيها من الفقه جملة واحدة[3].

(1) المصدر السابق 2/1.

(2) ص: 12 من البحث.

(3) 192/1، 249/4.

[4] ويهتم في استنباطاته الفقهية على بما تضمنته ترجمة الباب من حكم فقهي وربط ذلك بالحديث: كقوله في باب ((هل يرث المسلم الكافر؟)) ذكر حديث أسامة بن زيد (رضي الله عنهما) قال: قلت: يا رسول أين تنزل غداً؟ - في حجته - قال: وهل ترك لنا عقيل منزلا، ثم قال[1]: موضع استدلال أبي داود من هذا الحديث في أن المسلم لا يرث من الكافر: إن عقيلا لم يكن أسلم يوم وفاة أبي طالب فورثه، وكان علي وجعفر (رضي الله عنهما) مسلمين فلم يرثاه.

[5] إذا كان في المسألة خلاف فقهي فإنه يشير إليه، فيذكر قول من خالف، أو قد يذكر عدة أقوال في المسألة، وغالبا يصرح بأسماء أصحاب كل قول سواء بأسمائهم كأبي حنيفة ومالك والشافعي...، أو بطوائفهم وقد يطيل في ذكر الأقوال وأدلتها بحسب طبيعة المسألة، وكلام العلماء عليها[2].

[6] يكتفي أحياناً بذكر الأقوال دون ترجيح منه[3]، فإن كان له في المسألة رأي رجح ما يراه صوابا فله ترجيحات في مسائل كثيرة.

[7] وقد يذكر الآداب والفوائد والأحكام الدقيقة من خلال استنباطه للأحكام من حديث واحد فقط، فمن ذلك، قوله في حديث أنس τ أن رسول الله ρ قال : ((يا أبا عمير ما فعل النغير)) .

(1) 102/4.

(2) أنظر: 12/1، 13، 36.

(3) 47/1، 76، 77.

قال وفيه من الفقه: أن صيد المدينة مباح، وفيه: إباحة السجع في الكلام وفيه: جواز الدعابة مالم تكن آثما، وفيه: إباحة تصغير الأسماء، وفيه:أنه كنّاه ولم يكن له ولد فلم يدخل في باب الكذب.

ثامناً : مذهبه العقدي وتأثيره في الشرح:

لم تنص كتب التراجم على قدح في معتقد الإمام الخطابي، وخاصة عند من لهم عناية بالجانب العقدي، كالإمامين الذهبي وابن كثير- رحمهما الله – فلم يذكروه إلا بخير.

وللإمام الخطابي عناية ظاهرة بعقيدة أهل السنة والجماعة والرد على أهل البدع من خلال مباحث ومسائل له في العقيدة فأفرد لها بعض المؤلفات الخاصة بها، ومنها: التوحيد، ورسالة ابن العباد ورسالة في الفطرة ودلائل النبوة، وشرح أسماء الله الحسنى، والغنية عن الكلام وأهله وغيرها.

وكذلك تناول أمور العقيدة في شرحه للأبواب المتعلقة بالإيمان أو التوحيد أو شرح السنة، فذكر فيها مسائل متعلقة بأنواع التوحيد الثلاثة: الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، واليوم الآخر والقدر وأشراط الساعة، والفتن ، وغيرها.

وحرص – رحمه الله –فيها كثيراً على تقرير مذهب أهل السنة والجماعة، ونقل كلام السلف في عدد من أقواله، خاصة المتعلقة بالأسماء والصفات. ومن ذلك قوله: فأما ما سألت عنه من الصفات وما جاء منها

في الكتاب والسنة فإن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها ...الخ. وقوله[1]: عند شرح حديث النزول – مذهب علماء السلف وأئمة الفقهاء أن يجروا مثل هذه الأحاديث على ظاهرها وأن لا يريغوا لها المعاني ولا يتأولوها لعلمهم بقصور علمهم عن دركها.

وصرح شيخ الإسلام ابن تيمية بذلك ونقل عنه عدة مرات[2]، بأن الخطابي قاله في ((الغنية عن الكلام وأهله)) في تقرير مذهب أهل السنة والجماعة.

ولكن من خلال كتابه أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، تبين وقوع الإمام الخطابي – غفر الله له – في بعض الأخطاء والمخالفات[3]. ولعله تأثر ببعض شيوخه في هذه المسائل، أو اجتهد فأخطأ، غفر الله له ورحمه رحمة واسعة ورفع درجاته.

(1) معالم السنن 231/4.

(2) درء تعارض العقل والنقل (25/4،24،18، 32، 33) تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار الكنوز الأدبية - الرياض ، 1391هـ ، تحقيق : محمد رشاد سالم.

(3) تأويله لعدد من صفات الله سبحانه وتعالى، فحاذ بذلك عن مذهب أهل السنة والجماعة، فأول الفرح بالرضا، وقال: الفرح الذي يتعارفه الناس في نعوت بني آدم غير جائز على الله عز وجل، ينظر: أعلام الحديث 2238/3. ومنها (أعلام الحديث 754/1): تأويل ((يمين الله)) بأنها حسن القبول. ومنها : تأويله الميزان بأنه قسمته بالعدل بين الخلق، يخفض من يشاء. ومنها(639/1): تأويله نزول الباري جل وعلا، بأنه خبر عن قدرته ورأفته بعباده وعطفه عليهم أو استجابة دعائهم. ومنها (899/3): أنه أنكر الأصابع لله عز وجل.

وتقدم بأنه - رحمه الله- دافع عن مذهب السلف، نقل عدد من العلماء عن الإمام الخطابي بعض أقواله في مسائل العقيدة كتقعيدات لأهل السنة والجماعة، ومن ذلك ما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية[1]، في نقله إجماع السلف على إجراء الصفات على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه، وكذلك البغوي[2]، وابن قيم[3]، الجوزية.

تاسعاً: مذهبه الفقهي وتأثيره في الشرح:

الإمام الخطابي شافعي المذهب، ولم أقف على تصريح منه بذلك في كتابه، ولكن يدل على ذلك الأمور الآتية:

- ذكره في تراجم الفقهاء الشافعية[4]، ونص على ذلك بعض الأئمة، منهم: الإمام النووي[1]، وصف الخطابي بقوله: الفقيه الشافعي، وشيخ الإسلام ابن تيمية[2]، والحافظ ابن حجر[3].

(1) درء تعارض العقل والنقل 286/7 – 287 ، ومنهاج السنة النبوية 303/1، 268/2، 640 تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، مؤسسة قرطبة - 1406، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد رشاد سالم.

(2) شرح السنة 176/1، 229/1 تأليف: الحسين بن مسعود البغوي، دار النشر: المكتب الإسلامي- دمشق، بيروت - 1403هـ - 1983م، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش.

(3) اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، ص: 280- 281، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار الكتب العلمية - بيروت - 1404 - 1984، الطبعة: الأولى.

(4) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى 2282/3، تأليف: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، دار النشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع - 1413هـ، الطبعة: ط2، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي د.عبد الفتاح= =

-عنايته كثيراً بفقه الإمام الشافعي وأصحابه، وذكره لأقوالهم غالباً عند عرضه للخلاف في المسائل الفقيهة، وترجيحه لها.

ولكنه لم يكن مقلداً صرفا، بل كان له اجتهاده في كثير من المسائل وله ترجيحاته التي أحياناً يخالف فيها الإمام الشافعي – رحمه الله – ومما هيأ له ذلك أهليته في الاجتهاد.

عاشراً - مصادره، وطريقته في الاستفادة منها:

[1] يذكر رواياته المسندة من طريق بعض أئمة السنة النبوية الذين لهم كتب مدونة، ومنها:

- رواياته من طريق الإمام الشافعي من رواية الأصم عن الربيع عنه كما في قوله[4]: حدثنا الأصم، حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي به.

محمد الحلو. وطبقات الشافعية 467/1 تأليف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - 1407، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان.

(1) ينظر: شرح صحيح 27/1، 144 تأليف: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - 1392، الطبعة: الطبعة الثانية.

(2) ينظر: مجموع الفتاوى 177/33 كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تأليف: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي.

(3) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري 585/10 تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.

(4) معالم السنن 51/2.

- روايته من طريق الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني من طريق الدَّبري عنه كما في قوله[1]: أخبرنا محمد بن هاشم أخبرنا الدبري عن عبد الرزاق به.

- روايته من طريق الإمام مالك بن أنس، قوله[2]: حدثنا ابن الأعرابي، حدثنا عبد الرحمن ابن منصور الحارثي، حدثنا عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد العذري، عن مالك بن أنس به. وبإسناده إلى رسول الله ρ . وغيرهم من الأئمة.

[2] وقد روى عن بعض علماء زمانه مشافهة، كقوله[3]: أخبرني بعض أهل العلم من أهل الأندلس، أن هذه القضية جارية فيما بينهم.

[3] النقول والإحالات على بعض المؤلفات له: منها: غريب الحديث، وإصلاح غلط المحدثين، ورسالة الكلالة، ومسألة الفطرة. وكذلك إحالته إلى كتب غيره، وقد عزا عدد من الأحاديث إلى الجامع الصحيح للإمام البخاري ـ رحمه الله -

[4] ومما نقل منه أو أحال عليه من المؤلفات في غريب الحديث: نقل عن النضر بن شميل (203هـ) ولعله من كتاب غريب الحديث، وعزا إلى غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي

(1) المصدر السابق 260/3.

(2) المصدر السابق 290/2.

(3) المصدر السابق 282/2.

(224هـ)[1]، ونقل عن ابن قتيبة في كتابه غريب الحديث، وقد يسميه القتبي. وينقل أيضاً عن أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (282هـ)[2]. وأحال إلى عدد من كتب اللغة: منها: كتاب الإبل لابن حاتم السجستاني (355 هـ) ونقل كثيرا عن الأصمعي (216 هـ)[3].

- وينقل في أمور الاختلاف بين الفقهاء، عن ابن المنذر النيسابوري (318 هـ).

- وينقل من كتاب اختلاف الحديث الإمام الشافعي[4].

- وينقل من كتاب المزارعة لابن خزيمة (310 هـ) [5].

- ومن موارده التاريخية نقله من كتاب المبتدأ والمبعث والمغازي المعروف بسيرة محمد ابن إسحاق[6]. ومن التاريخ الكبير للإمام البخاري[7].

(1) المصدر السابق 287/1، 297.
(2) المصدر السابق 344/1، 118/2.
(3) المصدر السابق 97/1، 275،202، 302، 482.
(4) المصدر السابق 169/1.
(5) معالم السنن 170/2.
(6) المصدر السابق 216/1.
(7) المصدر السابق 164/3، 203.

- وأما أثره في غيره:

فقد أثنى العلماء على كتابه ((معالم السنن))، واستفادوا منه في مؤلفاتهم وخاصة ما يتعلق بشروح أحاديث الأحكام:

- ومن عناية العلماء به نقولاتهم عنه في مؤلفاتهم وخاصة في شرحهم لسنن أبي داود، بل جعلوه من مواردهم الرئيسة ومنهم: الإمام زكي الدين أبو محمد عبد العظيم المنذري (656هـ) في كتابه ((مختصر سنن أبي داود)) ونقل عنه كثيرا من أحكامه على الأحاديث وعللها[1].

- والإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (751هـ) نقل عنه في بعض الأماكن في تهذيبه لسنن أبي داود[2].

- والعلامة الشيخ أبو عبد الرحمن شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن أمير بن علي الصديقي العظيم الآبادي (1329هـ) في كتابه (عون المعبود على سنن أبي داود) ونقل عنه كثيرا بل في كل حديث شرحه ما يتعلق بالغريب أو غلط المحدثين.

(1) ينظر: تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي 126/1، تأليف: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

(2) ينظر: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته، 53/1، 60، 61، 63، المؤلف: ابن قيم الجوزية، برنامج الشاملة الإصدار الثالث.

-وممن نقل عنه كثيراً الإمام محي السنة ركن الدين أبي محمد البغوي (516 هـ) في كتاب شرح السنة[1].

- وكذلك نقل عنه كثيراً الإمام النووي في كتابه تهذيب الأسماء واللغات[2]، وصرح في مقدمة كتابه، فجعل المعالم، وأعلام الحديث من أهم شروح الحديث. وكذلك منه في كتبه ((الأذكار))[3]، ورياض الصالحين[4] وشرحه لصحيح مسلم[5].

- ونقل منه كثيرا الإمام الحافظ زين الدين أبو الفرج ابن رجب الحنبلي (795هـ) في كتابه (جامع العلوم والحكم)[6].

(1) شرح السنة 11/1، 38، 51.

(2) تهذيب الأسماء واللغات 7/1 للعلامة أبى زكريا محي الدين بن شرف النووي، المتوفى سنة 676 هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. برنامج الشاملة الإصدار الثالث.

(3) الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ص: 64، 77، 97، 179 تأليف: الإمام النووي، دار النشر: دار الكتب العربي - بيروت - 1404هـ - 1984م.

(4) رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ص: 301، 302، 513، 569، تأليف: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - 1421هـ -2000م، الطبعة: الثالثة.

(5) شرح صحيح مسلم للنووي 27/1، 29، 144.

(6) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم ص: 24، 35، 186، ...، تأليف: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - 1417هـ - 1997م، الطبعة: السابعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط / إبراهيم باجس.

ونقل عنه كثيرا الإمام الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم العراقي (806 هـ) في كتابه طرح التثريب في شرح التقريب[1].

- ونقل عنه الإمام الحافظ ابن حجر (852 هـ) في كتابه التلخيص الحبير، وخاصة فيما يتعلق بدرجة الحديث، وفي تفسيره لبعض المفردات[2].

- ونقل عنه عدد من العلماء مصطلح الحديث تعريفات الإمام الخطابي للحديث الصحيح والحسن وأنواع الضعيف، ومناقشتهم له تأييدا واعتراضا[3].

ونقل منه في كتب اللغة العربية، الإمام أحمد بن محمد بن علي الفيومي (770هـ) في كتابه المصباح المنير في غريب الشرح الكبير[4]،

(1) طرح التثريب في شرح التقريب 4/2، 23، 28، تأليف: زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسيني العراقي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - 2000م ، الطبعة: الأولى ، تحقيق: عبد القادر محمد علي.

(2) ينظر: تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير 139/1، 198، 201، 3475، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني - المدينة المنورة - 1384 - 1964، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني.

(3) ينظر: علوم الحديث ص: 15، أو ما يعرف بمقدمة ابن الصلاح، تأليف: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، دار النشر: دار الفكر المعاصر - بيروت - 1397هـ - 1977م، تحقيق: نور الدين عتر.و التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص: 12، 84 تأليف: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار النشر: دار الفكر للنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - 1389هـ - 1970م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.

الكبير[1]، والإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (817هـ) في كتابه ((القاموس المحيط))[2].

الحادي عشر: طريقته في مناقشة المخالفين:

- سبق أن ذكرت بعض الإشارات في طريقته لاستنباط الأحكام والفوائد فيما يتعلق بمناقشة آراء المخالفين وترجيح بعض الأقوال في المسائل الفقهية، حيث ذكرت بأنه قد يفصل في ذكر الخلافات الفقهية في المسألة المعينة، فيذكر أقوالا عديدة وأدلتهم، وترجيح قول ما[3]، أو قد يذكر الأقوال من غير ترجيح قول على قول[4]، وإن كان له رأي رجح ما يراه صوابا.

- وقد يلتمس العذر لبعض العلماء في مخالفتهم للقول الراجح، احتراما لهم كتأويل الخطابي لقول ابن عباس في إباحته لنكاح المتعة، بأنه سلك فيها مذهب القياس على من اضطر للنكاح مع طول الغربة وقلة اليسار، ثم توقف فيها وأمسك عن الفتوى بها[5].

(1) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي 712/2، تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، دار النشر: المكتبة العلمية – بيروت.

(2) القاموس المحيط مادة (خرب) ص: 100 ، وفصل ص: 1347 تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

(3) معالم السنن 12/1، 13، 36.

(4) المصدر السابق 47/1، 76، 77.

(5) المصدر السابق 191/3.

هذا وفي الختام اسأل الله تعالى أن يجزي الإمام الخطابي خير الجزاء ويرفع درجاته وصلى الله وسلم على حبينا وقدوتنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

[1] اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، تأليف: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - 1404 - 1984، الطبعة: الأولى.

[2] الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، تأليف: الإمام النووي، دار النشر: دار الكتب العربي - بيروت - 1404هـ - 1984م.

[3] الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى، تأليف: علي ابن هبة الله بن أبي نصر ابن ماكولا، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - 1411، الطبعة: الأولى.

[4] الأنساب، تأليف: عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت - 1998م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله عمر البارودي.

[5] البداية والنهاية، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، دار النشر: مكتبة المعارف - بيروت.

[6] التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تأليف: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار النشر: دار الفكر للنشر

والتوزيع - بيروت - لبنان - 1389هـ - 1970م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.

[7] التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني،المدينة المنورة، 1384 - 1964،تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني.

[8] السلوك في طبقات العلماء والملوك، تأليف: بهاء الدين محمد بن يوسف بن يعقوب الجندي الكندي، دار النشر: مكتبة الإرشاد - صنعاء - 1995م، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد بن علي بن الحسين الأكوع الحوالي.

[9] القاموس المحيط، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

[10] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، دار النشر: المكتبة العلمية – بيروت.

[11] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار النشر: دار الكتاب العربي - لبنان/ بيروت - 1407هـ - 1987م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى.

[12] تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، تأليف: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

[13] تذكرة الحفاظ، تأليف: أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى

[14] تهذيب الأسماء واللغات، للعلامة أبى زكريا محيي الدين بن شرف النووي، المتوفى سنة 676 هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

[15] تَهْذِيْبُ سُنَنِ أَبِي دَاودَ وَ إيضاحِ مُشْكِلاتِهِ، المؤلف : ابن قيّم الجوزية ، برنامج الشاملة الإصدار الثالث.

[16] توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تأليف: ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - 1993م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي.

[17] جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، تأليف: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي، دار النشر: مؤسسة الرسالة- بيروت- 1417هـ- 1997م، الطبعة: السابعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط / إبراهيم باجس.

[18] درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار الكنوز الأدبية - الرياض، 1391هـ ، تحقيق: محمد رشاد سالم.

[19] رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، تأليف: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - 1421هـ - 2000م، الطبعة: الثالثة.

[20] سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - 1413، الطبعة: التاسعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط , محمد نعيم العرقسوسي.

[21] شرح السنة، تأليف: الحسين بن مسعود البغوي، دار النشر: المكتب الإسلامي - دمشق _ بيروت - 1403هـ - 1983م، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش.

[22] صحيح مسلم بشرح النووي، تأليف: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - 1392، الطبعة: الطبعة الثانية.

[23] طبقات الشافعية الكبرى، تأليف: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، دار النشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع - 1413هـ، الطبعة: ط2، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د.عبد الفتاح محمد الحلو.

[24] طبقات الشافعية، تأليف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - 1407، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان.

[25] طرح التثريب في شرح التقريب، تأليف: زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسيني العراقي، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت- 2000م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد القادر محمد علي.

[26] علوم الحديث أو ما يعرف بمقدمة ابن الصلاح، تأليف: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، دار النشر: دار الفكر المعاصر- بيروت- 1397هـ- 1977م، تحقيق: نور الدين عتر.

[27] فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.

[28] مجموع الفتاوى، تأليف: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي.

[29] معالم السنن في شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، طبعة الأولى 1351هـ -1932م، طبعه وصححه محمد راغب الطباخ في مطبعته العلمية بحلب.

[30] منهاج السنة النبوية، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: مؤسسة قرطبة - 1406، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد رشاد سالم.

[31] وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، تأليف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن أبي بكر بن خلكان، دار النشر: دار الثقافة - لبنان، تحقيق: إحسان عباس.